لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
44/315	4658/ل/د1/2023 لعام 1445هـ	1445/02/20هـ الموافق 2023/09/05م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	استغلال محفظة	صلح بين الأطراف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي تقدَّم إلى اللجنة في تاريخ 1444/05/21هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "تفاصيل الوقائع: لدي حساب استثماري في الشركة المدعى عليها، ويتم عن طريقها التداول (البيع والشراء) في سوق الأسهم السعودي، في بعض الأيام يكون الرصيد الاستثماري بالسالب (بالرغم أنه لا يوجد لدي قروض أو تسهيلات) فكيف يكون الرصيد بالسالب؟ وأي مبالغ تدخل في الحساب (حواله بنكية أو مبالغ من بيع أسهم أو إيداع أرباح الشركات) يتم تغطية الرصيد السالب من خلال هذه المبالغ وكأني مقترض أو يوجد سلف أو تسهيلات!!. في تاريخ 2022/04/30م، قمت بتحويل مبلغ 5,674.11 ريال، في يوم 2022/05/08م، تمت عملية شراء أسهم وأصبح الرصيد سالب (670.79 -)، وتم تسوية أمر تداول مبلغ 1,638.13 ريال، وتم خصم مبلغ السالب (670.79 -) ليصبح الرصيد 967.34 ريال، تمت مجموعة عمليات تسوية أمر شراء في تداول بتاريخ 2022/05/08م، ليصبح الرصيد بالسالب (681.54 - /1,504.48 - /2324.40 - /3,141.32 -)، في تاريخ 2022/05/09م، حوالة صادرة من حسابي بمبلغ (17,000) ريال أصبح الرصيد بالسالب (5,091.23 -)، في تاريخ 2022/05/10م، تسوية أمر تداول بيع أسهم بمبلغ (776.12) وتم استخدامه لتغطية المبلغ السالب ليصبح (4,315.11 -)، في تاريخ 2022/05/11م، تسوية أمر تداول بيع أسهم بمبلغ (589.32 / 590.32 / 590.32 /2,369.30) وتم استخدامه لتغطية المبلغ السالب ليصبح (175.85 -) وهكذا. في تاريخ 2022/05/15م، إلى تاريخ 2022/05/16م، تسوية أمر تداول شراء أسهم بمبلغ (923.05 / 774.88 / 329.88 / 329.88 /580.67) ليتحول الرصيد إلى السالب بمبلغ (490.45 -/ 1,265.33 -/ 1,595.21 -/ 1,925.09 -/ 2,505.76 -)، حتى تاريخ 2022/05/16م، الرصيد بالسالب بمبلغ (4,353.15 -)، في تاريخ 2022/05/17م إيداع بمبلغ (20,000) وتم استخدامه لتغطية المبلغ السالب (4,353.15 -) ليصبح الرصيد بالموجب (15,646.85)، من تاريخ 2022/05/23م، بداية الرصيد السالب بمبلغ (52.71 -) إلى تاريخ 2022/06/06م، بعد خصم مبلغ (800.59 -) ريال ليصبح الرصيد بالموجب (507.92) ريال. المستندات: كشف حساب

بنكي. الطلبات: 1 - إعادة الأرصدة التي بالسالب الموضحة في كشف الحساب المرفق من تاريخ 2022/03/09م، إلى تاريخ 2022/06/07م، والتي تم تغطيتها من الإيداعات النقدية أو من بيع أسهم أو من توزيع أرباح الشركات وإجمالي المبالغ (134,883) ريال مائة وأربع وثلاثون ألف وثمان مائة وثلاث وثمانون ريال). 2 - أطالب بالتعويض بمبلغ (ستون ألف ريال) عن الفترة التي قضيتها في المطالبة وحرماني من التداول من المبالغ المذكورة في (رقم 1)" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ 1444/05/26هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ 1444/07/16هـ أعادت الدائرة مخاطبة الشركة المدعى عليها بطلب تقديم ردها على صحيفة الدعوى.

وفي تاريخ 1444/07/23هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "أولا: الوقائع: في تاريخ 2022/4/27م، قام المدعي بإدخال أمرين بيع باستخدام خاصية الأوامر المشروطة كما يلي: الأمر الأول: بيع 30 سهم في شركة (أ) 'الشركة' بسعر 176 ريال سعودي. (مرفق 1) الأمر الثاني: بيع 40 سهم في شركة (أ) بسعر 176.2 ريال سعودي. (مرفق 2). وكان شرط تنفيذ الأمرين أعلاه هو وصول سعر السوق لسهم الشركة مبلغ (176) ريال. نود التوضيح أن ملكية المدعي في الشركة كما في تاريخ 2022/04/27م، قبل إدخال الأوامر أعلاه، هو 40 سهم فقط. (مرفق 3). في تاريخ 2022/4/28 م، تحقق شرط الأمرين أعلاه، وصول سعر التنفيذ لـ 176 ريال، وبناءً عليه تم إرسال الأمرين للسوق.

ثانيا: النتيجة: أ/ بما أن المدعي يملك 40 سهم فقط في الشركة عند تنفيذ الأمرين المشار إليهما أعلاه، عليه: فإن أمر البيع بكمية 30 سهم هو أمر لبيع أسهم حقيقة وواقعا لا يملكها العميل وبسعر 176.2 ريال بمجموع يبلغ 5,279.98 ريال بعد خصم تكلفة الأمر ('مبلغ الفرق'). وهذا المبلغ يعتبر مبلغ إضافي على رصيد العميل نتيجة عمليات البيع أعلاه، وإثراء بلا سبب مشروع، وواجب رده. ب/ في يوم 2022/04/28م كان آخر يوم تداول قبل الإجازة الرسمية لعيد الفطر المبارك، وتم استئناف التداول يوم الأحد بتاريخ 2022/05/08م. (مرفق 4)، وعند التسوية وبالتحديد في تاريخ 2022/5/9م تم من قبل (جهة (أ)) تنفيذ جزئي لكمية 10 أسهم للأمر الثاني وتم رفض تنفيذ الكمية المتبقية (30 سهم) نظراً لعدم حيازة العميل لها. ج/ في تاريخ 2022/05/22م، تم تعديل رصيد العميل النقدي بخصم مبلغ الفرق لعكس حساب العميل القوة الشرائية الصحيحة للعميل، كما نود التنويه أن العميل كانت لديه أوامر منفذة (بيعاً وشراءً) مستخدماً مبلغ الفرق الإضافي منذ تاريخ 2022/04/28م وحتى تاريخ 2022/5/22م ولم يؤثر مبلغ الفرق على قدرة العميل على إدارة محفظته، بل على العكس كان العميل يستخدم مبلغا إضافي لصالحه ألا وهو مبلغ الفرق (مرفق 5). كما نود التوضيح أنه لا يوجد ضرر من هذا الإجراء حيث إنه عندما تم عكس مبلغ الفرق ضمن إجراءات التسوية، لم يتم إجراء أي تسييل لموجودات المحفظة لتغطية مبلغ الفرق. الطلبات: أولا: إصدار قرار برد الدعوى لعدم قيامها على سبب صحيح من الشرع والنظام".

وفي تاريخ 1444/07/24هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ 1444/07/29هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "...ما ذكره وكيل المدعى عليه في مذكرته أنه في تاريخ 2022/4/27م، لا أملك في محفظتي إلا (40 سهم) في شركة (أ) صحيح. فبعد الرجوع إلى سجل الأوامر من في الشركة المدعى عليها وتحديدا من تاريخ 2022/02/18م، إلى تاريخ 2023/02/18م وجدت التالي: في تاريخ 2022/04/12م تم شراء 20 سهم. في تاريخ 2022/04/17م تم شراء 55 سهم. في تاريخ 2022/04/19م تم شراء 10 أسهم. في تاريخ 2022/04/20م تم شراء 5 أسهم. مجموع عمليات الشراء من تاريخ 12 إلى 2022/04/20م هو (90 سهم). في تاريخ 2022/04/27م تم بيع 50 سهم. في تاريخ 2022/04/28م تم بيع 30 سهم. مجموع ما تم بيعه من تاريخ 27 إلى 2022/04/28م هو (80 سهم) والباقي (10 أسهم). لا يوجد عملية بيع في سجلات الشركة المدعى عليها لعدد (10 أسهم الباقية) بتاريخ 2022/05/08م، وإلغاء (30 سهم). وبعد أن تم إيضاح العملية التي تمت بين الوسيط (الشركة المدعى عليها) ومقدم الخدمة (جهة (أ)) انتهى اللبس واتضحت المسألة. والسؤال/ كيف سمح النظام في قبول إدخال كمية بيع أسهم أكثر مما يملك العميل وتتم العملية ببيع ما لا يملكه في الأصل؟ حتى لا تتكرر العملية في المرات القادمة. الطلبات: لم يتطرق وكيل الشركة المدعى عليها في مذكرته، إلى موضوع الأرصدة السالبة ولم يتم توضيح أسبابها كما ذكرت في مذكرتي الأولى، أطلب توضيح وتفسير هذه الأرصدة السالبة السابق ذكرها في المذكرة الأولى" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي التاريخ ذاته (1444/07/29هـ) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ 1444/11/02هـ أعادت الدائرة مخاطبة الشركة المدعى عليها بطلب الإجابة عن المذكرة التي تم تزويدها بها في تاريخ 1444/07/29هـ، وتزويد الدائرة بكشف الحساب الاستثماري للمدعي من تاريخ 2022/03/01م حتى تاريخ 2022/06/30م، الذي يوضح الرصيد النقدي الافتتاحي والختامي واليومي وجميع عمليات الشراء والبيع والإيداعات والسحوبات وتوزيعات الأرباح النقدية على أن يوضح الكشف كامل التفاصيل (التاريخ، نوع العملية (بيع أو شراء)، الكمية، السعر، الرصيد النهائي، الخ...، وكشف يوضح موجودات محفظة المدعي لديها وحركة المحفظة من بيع وشراء وأي تغيرات طرأت على الأسهم خلال الفترة من تاريخ 2022/03/01م حتى تاريخ 2022/06/30م.

وفي تاريخ 1444/11/09هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "... أولاً: في سجلات موكلتي الثابتة، يظهر بيع 10 أسهم للأمر رقم (- -) والسؤال لماذا في سجلات العميل لا يظهر للعميل الأمر رقم (- -) حسب المرفق الذي أرفقه المدعي في مذكرته الأخيرة، الجواب/ المدعي اختار في 'الصورة المرفقة من قبله' وتحديدا في خيار الحالة 'منفذ' وبما أن الأمر غير منفذ كليا فبالتالي لن يظهر ضمن الحالة 'منفذ' حيث إنه منفذ جزئيا، والمفترض أن يختار الحالة 'الكل' لتظهر له جميع أنواع الأوامر سواء المنفذة كليا والملغاة والمنتهية والمنفذة جزئيا، الصورة أدناه مثال يوضح كيف يعمل 'الفلتر' الخاص

بخيار حالة الأمر. لذا على العميل اختيار الحالة الكل ليظهر له تنفيذ الكمية المتبقية وهي 10 أسهم كما هي ظاهرة وواضحة بشكل جلي في سجلات موكلتي الثابتة لديها ولدى المدعي قولا واحدا، وأدع لسعادتكم مساحة للتأمل في المستخرج المعتمد الخاص بتداولات المدعي أدناه.

ليس ذلك فحسب، بل هناك نوع أخر من أنواع سجلات موكلتي للعمليات الخاصة بالمدعي، وهو أيضا متاح للعميل يظهر عملية البيع لرصيد الكمية المتبقية، وأجزم سعادتكم أنه وبهذه الصورة يكون الإشكال قد انتهى تماماً للجميع.

نود التوضيح أن ملكية المدعي في الشركة كما في تاريخ 2022/04/27م، قبل إدخال الأوامر أدناه، هو 40 سهم فقط، وهذه الحقيقة بإقرار جميع الأطراف. في تاريخ 2022/4/28 م، تحقق شرط الأمرين أدناه، وصول سعر التنفيذ لـ 176 ريال، وبناءً عليه تم إرسال الأمرين للسوق.
ثانيا: التعليق القانوني: أ/ بما أن المدعي يملك 40 سهم فقط في الشركة عند تنفيذ الأمرين المشار إليهما أعلاه، عليه: فإن بيع كمية 30 سهم هو بيع أسهم حقيقة وواقعا لا يملكها العميل وبسعر 176.2 ريال، ونعني بالأمر هو الأمر رقم (- -). ب/ في يوم 2022/04/28م كان آخر يوم تداول قبل الإجازة الرسمية لعيد الفطر المبارك، وتم استئناف التداول يوم الأحد بتاريخ 2022/05/08م، وعند التسوية وبالتحديد في تاريخ 2022/5/9م تم من قبل (تداول) تنفيذ جزئي لكمية 10 أسهم للأمر الثاني وتم رفض تنفيذ الكمية المتبقية (30 سهم) نظراً لعدم حيازة العميل لها. ج/ في تاريخ 2022/05/22م، تم تعديل رصيد العميل النقدي بخصم مبلغ الفرق لعكس حساب العميل القوة الشرائية الصحيحة للعميل، كما نود التنويه أن العميل كانت لديه أوامر منفذة (بيعاً وشراءً) مستخدماً مبلغ الفرق الإضافي منذ تاريخ 2022/04/28م وحتى تاريخ 2022/5/22م ولم يؤثر مبلغ الفرق على قدرة العميل على إدارة محفظته، بل على العكس كان العميل يستخدم مبلغا إضافي لصالحه ألا وهو مبلغ الفرق، كما نود التوضيح أنه لا يوجد ضرر من هذا الإجراء على المدعي، بل الضرر على موكلتي بشكل مثبت مستنديا، حيث إنه عندما تم عكس مبلغ الفرق ضمن إجراءات التسوية، لم يتم إجراء أي تسييل لموجودات المحفظة لتغطية مبلغ الفرق ولا تجميد محفظة المدعي ولا منعه من أي إجراء تجاه محفظته الاستثمارية. الخلاصة: يظهر جليا من خلال الكشوفات والمستندات المعتمدة بين الأطراف سلامة إجراءات موكلتي، وانتفاء الضرر جملة وتفصيلا على المدعي، وعلى من يدعي الضّرر إثباته، حيث إن الظاهر هو تضرر موكلتي من إضافة رصيد لا يستحقه المدعي، بل هو إثراء بلا سبب مشروع. الطلبات: أولا: إصدار قرار برفض الدعوى".

وفي التاريخ ذاته (1444/11/09هـ) وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى طلبكم الكريم...1 - كشف الحساب الاستثماري للمدعي من تاريخ 2022/03/01م حتى تاريخ 2022/06/30م؛ والذي يوضح الرصيد النقدي الافتتاحي والختامي واليومي وجميع عمليات الشراء والبيع والإيداعات والسحوبات

وتوزيعات الأرباح النقدية، على أن يوضح الكشف كامل التفاصيل (التاريخ، نوع العملية (بيع أو شراء)، الكمية، السعر، الرصيد النهائي، الخ..). 2 - كشف يوضح موجودات محفظة المدعي لديكم وحركة المحفظة من بيع وشراء وأي تغيرات طرأت على الأسهم خلال الفترة من تاريخ 2022/03/01م حتى تاريخ 2022/06/30م. مرفق لسعادتكم تقريراً استثمارياً كاملاً لكافة الطلبات المشار إليها أعلاه".

وفي التاريخ ذاته (1444/11/09هـ) تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ 1444/11/11هـ أعادت الدائرة مخاطبة الشركة المدعى عليها بطلب الرد على بعض الاستفسارات التي تم تزويدها بها في تاريخ 1444/07/28هـ، وتضمَّن الخطاب طلب تزويد الدائرة بعدد من العمليات التي لم يتم الرد عليها في مذكرتها السابقة والمتمثلة في: "... توضيح أسباب وجود أرصدة بالسالب بتواريخ مختلفة في كشف الحساب الاستثماري للمدعي".

وفي تاريخ 1444/11/16 وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "... طلبكم الكريم توضيح أسباب وجود أرصدة بالسالب بتواريخ مختلفة في كشف الحساب الاستثماري للمدعي، فإنه وبالنظر إلى تعدد العمليات محل التساؤل، ولحاجة موكلتي إلى بحث أكثر بشكل دقيق وواضح لسجل العمليات الخاصة بالمحفظة الاستثمارية العائدة للمدعي، نرجو التكرم بإمهالنا مدة أسبوع واحد حتى تتم الإجابة بشكل سليم على تساؤلكم الكريم".

وفي تاريخ 1444/12/04هـ أعادت الدائرة مخاطبة الشركة المدعى عليها بطلب الرد على عدد من الاستفسارات والطلبات التي تم تزويدها بها في تاريخ 1444/11/11هـ.

وفي تاريخ 1444/12/15 وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "طلب اللجنة الموقرة الرد على استفسارات المدعي بوجود مبالغ بالسالب في محفظته الاستثمارية، عليه/ نوجز الرد عليها فيما يلي: أولا: الأرصدة المكشوفة في كشف الحساب والتي قام المدعي بتجميعها في كل مره 'وهي طريقة محاسبية غير منطقية'، ويطالب بتعويض بمبلغ بأكثر من 130 ألف ريال هو أمر غير سليم وزعم لا يمت للحقيقة ولا للواقع المستندي بصلة. ثانيا: حقيقة الأمر أن العميل كان يتمتع بمبلغ بنحو 5268 تقريبا كرصيد إضافي من موكلتي وهو المبلغ محل الإشكال والذي يخص الكمية 30 سهم بسعر 176.20 ريال للأمر رقم (- -) وقيمته (30❖176.20= 5,286) وبمجرد انكشاف الرصيد يعني أن العميل استخدم كامل المبلغ الخاص به وبدأ باستخدام المبلغ الخاص بموكلتي أو جزء منه، وفي كل مرة يقوم بتغطيته سواء بالبيع أو بالإيداع، والدليل على ذلك أن الرصيد الذي يظهر بالسالب في كل مرة لم يتجاوز 5200 ريال تقريبا، وهو المبلغ للأمر محل الإشكال المشار إليه أعلاه. ثالثا: محاسبيا عندما نرغب في التأكد من أن الحساب مطابق بدون فروقات فإننا نحتاج 4 عناصر. 1 - رصيد بداية الفترة. 2 - إجمالي النقد الداخل. 3 - إجمالي النقد الخارج. رصيد نهاية الفترة. 1 - والرصيد لبداية الفترة للكشف المرفق للفترة من 2022-03-08 وحتى 2022-06-09 هو 62,713.30 ريال

2 - إجمالى النقد الداخل للكشف المرفق للفترة من 2022-03-08 وحتى 2022-06-09 هو 353,753.71 ريال

3 - إجمالى النقد الخارج للكشف المرفق للفترة من 2022-03-08 وحتى 2022-06-09 هو 410,756.06 ريال

4 - رصيد نهاية الفترة للكشف المرفق للفترة من 2022-03-08 وحتى 2022-06-09 هو 5,710.95 ريال

والآن سنقوم بالتحقق من أن الرصيد متطابق محاسبيا بناءً على المعطيات للفترة المذكورة: (النقد الخارج 353,753.71 – النقد الداخل 410,756.06 + رصيد بداية الفترة 62,713.30 = 5,710.95 ريال (وهو رصيد نهاية الفترة الموضح في الكشف والموضح أعلاه للنقطة رقم 4) وهذا يعني أن الحساب مطابق بدون فروقات. وتجدون في المرفق كشف الحساب للفترة المذكورة بنسختيه الـ PDF وExcel، وهذه الأدلة تؤكد وبجلاء عدم صحة زعم المدعي وجود مبالغ بالسالب تم سحبها من محفظته الاستثمارية. رابعا: تعليق قانوني ختامي. أ/ بما أن المدعي يملك 40 سهم فقط في الشركة عند تنفيذ الأمرين المشار إليهما أعلاه، عليه: فإن بيع كمية 30 سهم هو بيع أسهم حقيقة وواقعا لا يملكها العميل وبسعر 176.2 ريال، ونعني بالأمر هو الأمر رقم (- -). ب/ في يوم 2022/04/28م كان آخر يوم تداول قبل الإجازة الرسمية لعيد الفطر المبارك، وتم استئناف التداول يوم الأحد بتاريخ 2022/05/08م، وعند التسوية وبالتحديد في تاريخ 2022/5/9م تم من قبل (جهة (أ)) تنفيذ جزئي لكمية 10 أسهم للأمر الثاني وتم رفض تنفيذ الكمية المتبقية (30 سهم) نظراً لعدم حيازة العميل لها. ج/ في تاريخ 2022/05/22م، تم تعديل رصيد العميل النقدي بخصم مبلغ الفرق لعكس حساب العميل القوة الشرائية الصحيحة للعميل، كما نود التنويه أن العميل كانت لديه أوامر منفذة (بيعاً وشراءً) مستخدماً مبلغ الفرق الإضافي منذ تاريخ 2022/04/28م وحتى تاريخ 2022/5/22م ولم يؤثر مبلغ الفرق على قدرة العميل على إدارة محفظته، بل على العكس كان العميل يستخدم مبلغا إضافي لصالحه ألا وهو مبلغ الفرق، كما نود التوضيح أنه لا يوجد ضرر من هذا الإجراء على المدعي، بل الضرر على موكلتي بشكل مثبت مستنديا، حيث إنه عندما تم عكس مبلغ الفرق ضمن إجراءات التسوية، لم يتم إجراء أي تسييل لموجودات المحفظة لتغطية مبلغ الفرق ولا تجميد محفظة المدعي ولا منعه من أي إجراء تجاه محفظته الاستثمارية.
الخلاصة: يظهر جليا من خلال الكشوفات والمستندات المعتمدة بين الأطراف سلامة. إجراءات موكلتي، وانتفاء الضرر جملة وتفصيلا على المدعي، وعلى من يدعي الضّرر إثباته، حيث إن الظاهر هو تضرر موكلتي من إضافة رصيد لا يستحقه المدعي، بل هو إثراء بلا سبب مشروع.
الطلبات: أولا: إصدار قرار برفض الدعوى".

وفي تاريخ 1444/12/17هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ 1444/12/20هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "... شرح وكيل الشركة المدعى عليها الطلب الأول الذي يتعلق بموضوع عدد أسهم شركة (أ) واتضحت المسألة بشكل واضح وبذلك قد نكون انتهينا من الطلب الأول. أما الطلب الثاني والذي لم يتطرق إليه وكيل الشركة المدعى عليها بالرغم أنه تم طلب التوضيح في المذكرة السابقة (صفحة رقم 3) والمتعلق بأرصدة المحفظة السالبة، فلم يتم توضيح أسباب أن الرصيد يظهر بالسالب ويكون الرصيد مكشوف رغم أنه لا يوجد قروض أو تسهيلات من البنك وعند تحويل مبلغ ماليه إلى الرصيد يتم خصم المبالغ لتغطية الرصيد السالب. الطلبات: توضيح وتفسير الأرصدة التي تكون بالسالب ويتم التعامل مع المبالغ التي تودع في المحفظة (إيداع مباشر أو أرباح أسهم) لتسديد الأرصدة السالبة، حيث أنه لا يوجد قروض ولا تسهيلات من البنك حتى يكون الرصيد مكشوف أو سالب" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ 1444/12/21هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ 1444/12/22هـ أعادت الدائرة مخاطبة الشركة المدعى عليها بطلب الرد على بعض الاستفسارات التي تم تزويدها بها في تاريخ 1444/11/02هـ، وتضمَّن الخطاب طلب تزويد الدائرة بعدد من الاستفسارات التي لم يتم الرد عليها في مذكرتها المؤرخة في 1444/07/29هـ، والتي اشتملت على عددٍ من العمليات بالسالب تتمثل في: "... 1 - في تاريخ 2022/05/08م، (تم توضيحه سابقاً) 2 - من تاريخ 2022/05/09م، حتى 2022/05/11م، 3 - من تاريخ 2022/05/15م، حتى تاريخ 2022/05/16م. 4 - من تاريخ 2022/05/23م، حتى تاريخ 2022/06/06م. حيث يتطلب السير في إجراءات الدعوى تزويد اللجنة بما يلي :توضيح أسباب وجود أرصدة بالسالب في كشف الحساب الاستثماري للمدعي، علماً بأن مذكرة الرد السابقة بتاريخ 1444/12/15هـ، لم يتم التوضيح فيها سبب وجود أرصدة بالسالب خلال الفترات المشار إليها بالتواريخ أعلاه".

وفي تاريخ 1444/12/28 وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "... طلب اللجنة الموقرة الرد على تواريخ محددة بوجود مبالغ بالسالب في محفظة المدعي الاستثمارية، عليه/ نوجز الرد عليها فيما يلي: أولا: لتوضيح سبب وجود رصيد بالسالب في كشف الحساب، يتطلب منا العودة إلى أساس المشكلة للتوضيح والتسلسل في السياق وهي كالتالي: 1 - مع إغلاق جلسة يوم 27-04-2022 كان العميل يمتلك عدد (40) سهم من أسهم شركة (أ) (مرفق يوضح الكمية المملوكة لذلك اليوم). 2 - خلال جلسة يوم 28-04-2022 تم إرسال أوامر بيع لعدد (70)سهم، وهي عبارة عن أمرين (30 سهم و40 سهم) وتم تنفيذها، وهذا يعني أنه قد تم بيع عدد أسهم أكثر من الكمية المملوكة بواقع 30 سهم. (مرفق أوامر البيع). 3 - طالما أنه قد تم بيع عدد أسهم أكثر من العدد المتاح فإن المبلغ الناتج عن بيع تلك الأسهم غير المستحقة هو مبلغ غير مستحق للعميل وهو بقيمة 5,286 ريال، بالتفاصيل التالية: (عدد الأسهم 30 سهم X سعر البيع 176.20 ريال = ناتج البيع 5,286 ريال. 4 - استمر العميل بالتداول مع وجود مبلغ غير مستحق وهو المبلغ المذكور، والذي أدى إلى انعكاسه في الرصيد في كشف الحساب في كل مرة يقوم فيها العميل بالشراء بقيمة تتجاوز رصيده الفعلي، وقيمة السالب في كل مرة لم تكن تتجاوز القيمة المذكورة في الفقرة السابقة.

(مرفق التفاصيل في رد سابق بعنوان 'ملخص –'). ثانيا: بعد هذه المعطيات تجدون أدناه الرد على استفساركم الكريم، علما بأن الرد هو امتداد لما تم توضيحه أعلاه، وهو على النحو كالتالي: 1 - في التاريخ المذكور أعلاه تم تعديل رصيد العميل النقدي، بعد معالجة أمر البيع غير المستحق بيعه والمذكور سابقا والذي يخص الكمية 30 سهما بقيمة 5286 ريال، وبالتالي وخلال تلك الفترة كان الرصيد في كشف الحساب 'مُعرضا' لظهوره بالسالب بما لا يتجاوز قيمة الأمر محل الخلاف، وتجدون أدناه ردنا بالتفصيل للفترات المشار إليها: أ) العمليات من 09-05-2022 وحتى 11-05-2022. هو امتداد لما تم ذكره سابقا، وهو أن العميل كان يتمتع برصيد نقدي "غير مستحق" والذي يخص قيمة البيع للأمر محل الخلاف بما لا يتجاوز 5286 ريال، فمثلا أدناه وقبل تحويل مبلغ 17,000 ريال من المحفظة كان الرصيد 11,908 ريال، ومع ذلك سمح النظام للعميل بتحويل مبلغ يتجاوز ذلك والفرق أصبح بالسالب بعد التحويل هو بقيمة 5,091.23 ريال، ومع كل عملية بيع منفذ يتم تقليص الرصيد بالسالب، كما في العملية التالية مباشرة وهي بقيمة 776.12 ريال وتلاحظون سعادتكم انخفاض قيمة الرصيد بالسالب، وهذا ينطبق على جميع العمليات اللاحقة (مرفق كشف حساب لنفس الفترة). ب) العمليات من 15-05-2022 وحتى 16-05-2022. أيضا امتداد لما تم ذكره سابقا وهو أن العميل كان يتمتع برصيد نقدي 'غير مستحق' وبمجرد استخدام رصيده الحقيقي المتاح فإن النظام يسمح له باستخدام رصيد إضافي للمبلغ محل الخلاف بما لا يجاوز 5280 ريال. فمثلا بالمرفق ستلاحظون أن رصيد الحساب قبل العملية المشار إليها هو 432.60 ريال، ثم قام العميل بعدها بالشراء بقيمة 923.05 وهي قيمة تتجاوز الرصيد المتاح، ومع ذلك سمح له النظام بالشراء، مع وضع الرصيد بالسالب بالفرق، واستمرت عمليات الشراء واستمر النظام بالسماح بذلك بقيمة لم تتجاوز المبلغ محل الخلاف وهو 5286 ريال (مرفق كشف حساب لنفس الفترة). ج - العمليات من 23-05-2022 وحتى 06-06-2022. وهو أيضا امتداد لما تم ذكره سابقا وهو أن العميل كان يتمتع برصيد نقدي "غير مستحق" وأنه وبمجرد استخدام رصيده الحقيقي المتاح فإن النظام سمح له باستخدام رصيد إضافي للمبلغ محل الخلاف بما لا يجاوز 5280 ريال. (مرفق كشف حساب لنفس الفترة)، وهي آخر فترة ظهر فيها الرصيد بالسالب، حيث إنه كما تم ذكره سابقا بأنه قد تم بتاريخ 22-05-2022 تعديل رصيد العميل النقدي بخصم مبلغ الفرق. د - كما تلاحظون سعادتكم أن العميل لم يتمكن من الشراء بعد ذلك حتى تم تغطية الحساب المكشوف سواء بالبيع أو بإضافة توزيعات نقدية للحساب، كما في الصورة المرفقة، ونود التنويه أن عمليات التداول شراء/بيع في كشف الحساب فإن تواريخها تخص تاريخ تسوية الأمر، أي أن أي عملية شراء/بيع مؤرخة بيوم معين فهي منفذه قبل يومي عمل من ذلك التاريخ، فمثلا أخر عملية شراء قام بها العميل باستخدام المبلغ 'غير المستحق' هي مؤرخة في 'كشف الحساب' بتاريخ 24-05-2022 ولكن هذه العملية فعليا تمت يوم 22-05-2022 للأمر رقم (- -) بقيمة 395.45 ريال (مرفق تفاصيل الأمر). الخلاصة: يظهر جليا من خلال الكشوفات والمستندات المعتمدة بين الأطراف سلامة إجراءات موكلتي، وانتفاء الضرر جملة وتفصيلا على الأخ المدعي، وعلى من يدعي الضّرر إثباته، حيث إن الظاهر هو تضرر موكلتي من إضافة رصيد لا يستحقه المدعي، بل هو إثراء بلا سبب مشروع. الطلبات: أولا: إصدار قرار برفض الدعوى".

وفي تاريخ 1444/12/28هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ 1445/01/01هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "... بعد أن تم إيضاح اللبس من وكيل الشركة المدعى عليها في مذكراته السابقة، من بيع أسهم شركة (أ) وكذلك أرصدة المحفظة السالبة، وشرحه بالتفصيل عن عمليات البيع والشراء والطريقة التي تمت بها، وكذلك أسباب وجود رصيد سالب في المحفظة، وانه لا يوجد متضرر على أي من الطرفين في هذه الدعوى. أتقدم بجزيل الشكر لسعادتكم على جهودكم والشكر موصول إلى وكيل الشركة المدعى عليها على راحبة صدره في شرح وتفصيل الجانب المبهم في الدعوى. الطلبات: اطلب من سعادتكم التكرم بإقفال الدعوى على أساس عدم وجود أي مطالب مالية بين الطرفين تخص هذه الدعوى حتى تاريخ 2023/7/19م".

وفي تاريخ 1445/01/06هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ 1445/01/11هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى طلب المدعي التنازل عن دعواه، فلا مانع لدى موكلتي من قبول تنازل المدعي عن دعواه، ولإثبات ذلك جرى نظم هذا الخطاب".

وفي ضوء ما سبق، وبناءً على المادة (الخامسة والستين) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على أن تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابةً، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إنَّ موضوع الدعوى هو نزاع بين مستثمر ومؤسسة سوق مالية حول أرصدة الحساب الاستثماري، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن لها أن دعوى المدعي تتمثل في أن لديه محفظة استثمارية وحساباً استثمارياً لدى الشركة المدعى عليها، ويتم عن طريق المحفظة التداول في سوق الأسهم السعودية، ويعترض على وجود الرصيد الاستثماري بالسالب مع عدم وجود قروض أو تسهيلات، ويطلب إعادة الأرصدة التي بالسالب من تاريخ 2022/03/09م إلى تاريخ 2022/06/07م التي تم تغطيتها من الإيداعات النقدية أو من بيع الأسهم أو من توزيع أرباح الشركات بإجمالي مبالغ (134883) ريال، ودفعت الشركة المدعى عليها بأن وجود الرصيد بالسالب كان بسبب تنفيذ أمر بيع للمدعي لأسهم لا يملكها وإيداع قيمتها في حسابه الاستثماري بمبلغ 5,279.98 ريال، وأن ذلك لم يؤثر في قدرة المدعي على إدارة محفظته ولم يلحقه ضرر؛ إذ لم يتم إجراء أي تسييل لموجودات المحفظة لتغطية مبلغ الفرق، وطلبت رد الدعوى، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث تقدَّم المدعي بطلب التنازل عن الدعوى على أساس عدم وجود أي مطالب مالية بين الطرفين، وحيث قبلت الشركة المدعى عليها ذلك، وحيث تنص المادة (السبعون) من نظام

المرافعات الشرعية على أن "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك"، فإن الدائرة تنتهي إلى اثبات ذلك.

ولما تقدمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت الدائرة الآتي:

إثبات الصلح بين طرفي الدعوى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم